

الأزمة الخليجية

مكابرة الجبير لا تحجب الهدف:

تقويض النظام القطري بأيدي آل ثاني



يربّج الامراء المعارضة لكونه تميم مجرد «واجهة» لوالده (أف ب)

المقاطعة والحال هذه عشرات العقود. كذلك، تحتهد السعودية في تثبيت سرديّة مفادها بأن أحداً ليس معنياً اليوم بإخراج الدوحة من «عزلتها»، وبأن كل ما يدور الحديث عنه من حين إلى آخر إنما هو «شطحات» من قبل قطر لإبقاء قضيتها حية على الساحتين الإقليمية والدولية. وما الإصرار السعودي على نفي الخيار العسكري نفيًا قاطعاً، ولو من باب مجرد التفكير فيه، واعتبار رواجه عملاً قطرياً مقصوداً بهدف كسب التعاطف، إلا وجه من وجوه المحاولات المشار إليها.

كان بالإمكان تصديق الرواية السعودية لو أنه ليست ثمة مؤشرات إلى أن تقويض النظام القطري لا يزال هدفاً قائماً لدول المقاطعة، وأن الإحجام عن «مغامرات» عسكرية لم يكن إلا استجابة لضوء أحمر أميركي، تعزز بالاتفاقية التي تم توقيعها بين الولايات المتحدة وبين قطر في الـ30 من شهر كانون الثاني/يناير الماضي، والتي تنصّ على «حماية قطر من أي تهديد خارجي يهدد أراضيها». تحت هذا السقف، تواصل السعودية، وإلى جانبها الإمارات، «لعبها» من خلف الكواليس أملاً في تحقيق هدفين متصلين بالتتابع: أولهما إحداث انقسامات في عائلة آل ثاني الحاكمة في قطر، بما يسمح بتشكيل كتلة معارضة من داخل البيت، الذي يدرك السعوديون والإماراتيون تمسك القطريين به. وثانيهما، تكبير هذه الكتلة المفترضة، ومدّها بالدعم السياسي والإعلامي والدبلوماسي واللوجستي اللازم لتصدير نفسها إلى الرأي العام القطري، والعمل على خلخلة «نظام الحمدين».

لم يكن الشيخ عبد الله بن علي آل ثاني «البيدق» الوحيد بيد دول المقاطعة، بل إلى جانبه أيضاً مجموعة أمراء منشقين عن مجلس

بعد فشل محاولاتها تصدير الشيخ عبد الله بن علي آل ثاني قائداً لما تسميه «المعارضة القطرية»، وبدلياً سياسياً من الوجوه الحاكمة في قطر. تحمل السعودية اليوم على الترويج لأمراء آخرين من آل ثاني، في مقدمهم مبارك بن خليفة، تأمل أن يشكك ظهورهم اختراقاً للأسرة الحاكمة في الدوحة، بما يهدد لخلخلة «نظام الحمدين» الذي يشكك بالرياض على الرغم من ادعائها عكس ذلك

«قطر كدولة وكقضية صغيرة جداً، فهي ليست بالمسألة المهمة، لدينا قضايا أكبر نهتم بها كالاستقرار في العراق وسوريا وليبيا، وإيران، والقضاء على التطرف والإرهاب». تلك كانت كلمات وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، في خطابه أمام «المؤتمر الدولي لدعم دول الساحل الأفريقي»، في بروكسل، يوم الجمعة الماضي. كلمات أراد منها الجبير التشديد على ما دأبت عواصم



تريد السعودية تشكيل كتلة معارضة بوجه النظام القطري

المقاطعة، خصوصاً منها الرياض، على تأكيده منذ بلوغ إجراءاتها العقابية ضد الدوحة مستوى لم تحد عنه إلى الآن. تريد السعودية، بشتى الطرق، أن تقنع الرأي العام بأنها اكتفت بصدّ أبوابها دون قطر، ومواصلة مسيرة «التعاون الخليجي» بعيداً عنها، حتى يقرر النظام القطري الاستجابة لمطالب خصومه، وتُستمر



اليمن

روسيا تسقط المشروع البريطاني: لا لاتهام إيران

العقوبات المفروضة على اليمن عاماً إضافياً حتى شباط/فبراير 2019، وتجديد التفويض الممنوح لفريق الخبراء الدوليين في هذا البلد، من دون أي إشارة إلى إيران. وكان الـ«فيتو» الروسي أثار سخط الولايات المتحدة التي اتهمت مندوبيها لدى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، روسيا بأنها «تساعد إيران على زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط»، مهددة بأن «ذلك لن يمر من دون رد».

واستبقت المملكة المتحدة، من جانبها، جلسة التصويت التي كان يفترض انعقادها صباحاً قبل أن تتأجل بسبب الخلافات، بدفاع شرس عن مشروعها، لافتة إلى أن نصه «يثبت بشكل واضح عدم امتثال إيران، ويركز أيضاً على المسألة المهمة المتعلقة بالقذائف التسيارية»، في ضوء ما سمتها «الهجمات القذيفة، ومحاولة الحوثيين الاعتداء على المناطق المدنية في السعودية والإمارات»، ولفت القائم بأعمال مندوب بريطانيا الدائم لدى

لم تنجح الجهود البريطانية، المدعومة أميركياً وسعودياً، في دفع مجلس الأمن إلى إدانة إيران، على خلفية ما يقال إنه تورطها إلى إيصال صواريخ باليستية إلى اليمن، وعلى الرغم من المساعي المحمومة التي بذلت يوم أمس في هذا الاتجاه، والتي أدت إلى تأجيل التصويت على قرار تمديد العقوبات المفروضة على اليمن لساعات، إلا أن الموقف الروسي ظلّ حازماً في رفض أي قرار يستهدف طهران. وأدى استخدام روسيا حق النقض (الفيتو)، خلال الجلسة التي انعقدت في وقت متأخر من مساء أمس، إلى سقوط المشروع البريطاني الذي تضمن اتهاماً لإيران بـ«عدم الالتزام بالقرارات الأممية»، وتلويحاً بـ«اتخاذ إجراءات ضد أي نشاط مرتبط باستخدام الصواريخ الباليستية في اليمن».

وعلى إثر سقوط المشروع البريطاني، صوت أعضاء مجلس الأمن، بالإجماع، على مشروع قرار روسي بديل، يقتصر على تمديد



صوت أعضاء مجلس الأمن، بالإجماع، على مشروع قرار روسي بديل (أف ب)